الأمم المتحدة

E/2012/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 March 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

يُشرفني أن أحيل طيه الوثيقة الختامية للمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر المرفق)، وذلك لاسترعاء انتباه الدول الأعضاء لهذه الوثيقة في ما يتعلق بمنتدى التعاون الإنمائي المقبل المقرر عقده يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ في نيويورك.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس، في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) **كيم** سوك
الممثل الدائم

* E/2012/100 (سيصدر فيما بعد).

220512 250412 12-27297 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

المنتدى الرابع رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة

بوسان، جمهورية كوريا، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

١ – نحن، رؤساء الدول ووزراء وممثلي الدول النامية والمتقدمة، ورؤساء المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية وممثلي الجهات المختلفة للمجتمع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانيون وممثلي المنظمات المحلية والإقليمية، نلتقي هنا في بوسان، بجمهورية كوريا، ونقر باتحادنا في شراكة جديدة أشمل وأوسع من أي وقت مضى، تقوم على المبادئ العامة والأهداف المشتركة والالتزامات التفاضلية لتحقيق تنمية دولية فعالة.

٢ – إن الطبيعة والشكل والمسؤوليات التي تنطبق على التعاون ما بين دول الجنوب تختلف عن تلك التي تنطبق على التعاون ما بين دول الجنوب والشمال. وفي الوقت نفسه، ندرك أننا جميعا جزء فعال من أجندة التنمية التي نشارك فيها على أساس من الأهداف المشتركة والمبادئ العامة. وفي هذا السياق، نحن نحث على زيادة الجهود الهادفة لدعم التعاون الفعال بناء على الظروف التي تمر بها كل بلد من بلداننا. وستكون المبادئ والالتزامات والإجراءات المتفق عليها في وثيقة النتائج بمؤتمر بوسان بمثابة المرجع لعلاقات الشراكة ما بين دول الجنوب بشكل اختياري.

٣ – إن العالم يقف على مفترق طرق حرج في طريق التنمية الدولية. فالفقر وعدم التكافؤ يظلان على رأس قائمة أهم التحديات. وينص إعلان الألفية على التكليف العام بتحقيق التنمية، ومع التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والذي يقل عن ٤ سنوات، أصبحت الحاجة لتحقيق هذه الأهداف ملحة وأصبح النمو المشترك والمستمر والعمل الجاد في الدول النامية هو الغاية التي يصبو الجميع لتحقيقها. علاوة على ذلك، فإن الإعلان ينص على أن الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الجيدة تعد جزءا لا ينفصل عن جهودنا في سبيل تحقيق التنمية. حيث أصبحت الحاجة لتحقيق الأهداف التنموية في الدول الهشة والمتضررة نتيجة الصراعات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وتعتبر الرغبة السياسية من أهم العناصر المطلوبة إذا كنا نسعى لعلاج هذه المشكلات.

٤ – نحن نؤكد من جديد التزاماتنا بشأن التنمية، وندرك أن العالم قد تغير تغييرا جذريا منذ بدء التعاون التنموي منذ ما يزيد عن ٦٠ عاما. فالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية قد أحدثت ثورة في العالم الذي نعيش فيه. ومع هذا، فالفقر وعدم

التكافؤ والجوع لا يزالون منتشرون بالعالم. ويعتبر القضاء على الفقر ومعالجة التحديات العالمية والإقليمية التي لها تأثير سلبي على مواطني الدول النامية هي الأسس الواجب العمل على تحقيقها لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتعزيز دفع الاقتصاد العالمي ككل وتعزيز قدرته على التعافي من الأزمات. ويعتمد نجاحنا على نتائج وتأثير الجهود المشتركة التي نبذلها والاستثمارات التي نوظفها لمعالجة تلك التحديات، كالقضاء على الأوبئة وتغير المناخ والكساد الاقتصادي وأزمات ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والصراعات وشدة التأثر والتضرر من الصدمات والكوارث الطبيعية.

٥ - لدينا بنية تعاون إنمائي معقدة؛ حيث تتميز بعدد أكبر من الأطراف العاملة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة، كذلك اختلاف سبل التعاون ما بين الدول في مختلف مراحل التنمية التي يمرون بها، ومعظمها من الدول متوسطة الدخل. ويعتبر التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي من الأشكال الجديدة لعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهناك أشكال أخرى للتنمية أكثر بروزا تشمل أشكال التعاون ما بين الشمال والجنوب.

٦ - حقق التعاون الإنمائي الدولي العديد من النتائج الإيجابية. عندما اجتمعنا في مونتريه منذ عشر سنوات، أقررنا بأن الارتفاع في مبالغ التمويل المخصصة للتنمية لا بد أن تقترن بإجراءات أكثر فعالية من أجل تحقيق نتائج أكثر استمرارية وشفافية لجميع المواطنين. ويعتبر حوارنا في بوسان تكملة للبناء على الأسس الموضوعة في الملتقيات رفيعة المستوى السابقة، والتي أثبتت ارتباطها بالتنمية والتي ساعدت في تحسين جودة التعاون الإنمائي. ومع هذا، فنحن ندرك أنه لم يتم تحقيق التقدم بمعدلات متساوية وليس بالسرعة والقدرة على الانتشار المطلوبين. لذا، يجدد كل منا التأكيد على التزاماته فيما يتعلق بالتنمية والعمل على تطبيق الإجراءات التي سبق وأن اتفقنا عليها بالكامل.

٧ - نحن نستطيع، ويجب علينا، أن نعمل على تحسين جهودنا والإسراع في القيام بها. نحن نلتزم بتحديث وتعميق وتوسيع التعاون فيما بيننا، ومشاركة الأطراف الحكومية والهيئات غير الحكومية المشاركة والتي ترغب في تشكيل أجندة كانت حتى وقت قريب يسيطر عليها مجموعة محدودة من الأطراف الفاعلة العاملة في مجال التنمية. نحن في بوسان نعمل على صياغة علاقة شراكة تنموية عالمية جديدة ترحب بالتنوع وتعترف بالأدوار المهمة التي يقوم بها أصحاب المصالح في مجال التعاون والذين يمكنهم أن يلعبوا دورا في دعم التنمية.

٨ - إن علاقة الشراكة التي ننشدها تقوم على مجموعة مشتركة من المبادئ التي تدعم جميع أشكال التعاون الإنمائي. وفي الوقت نفسه، نعترف بتباين الوسائل التي يتم بواسطتها تطبيق هذه المبادئ في مختلف الدول في مراحل التنمية المختلفة، وبين الأنواع المختلفة لأصحاب المصالح المشتركين في عملية التنمية من القطاعين العام والخاص. يجب مشاركة الدروس المستفادة بين جميع المشاركين في التعاون الإنمائي. ونحن نرحب بالفرص التي تتيحها مناهج التعاون الإنمائي المختلفة، مثل التعاون ما بين دول الجنوب، وكذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص؛ وسنعمل معا لتكملة الأساس الذي وضعوه والتعلم مما سبق وحققوه وابتكروه، مع الاعتراف بتميز خصائصهم ومؤهلاتهم.

٩ - تعتبر نتائج التنمية المستدامة هي الغاية النهائية لالتزامنا بتحقيق التعاون الفعال. وعلى الرغم من أن التعاون الإنمائي يعتبر مجرد جزء من الحل، إلا أنه يقوم كذلك بدور محفز ولا يمكن الاستغناء عنه في القضاء على الفقر وحماية المجتمع ودعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ونحن نعيد التأكيد على تنفيذها لالتزاماتنا بتصعيد الجهود الرامية لتحقيق التعاون الإنمائي، مع الوضع في الاعتبار أن تحقيق تعاون أكثر فعالية لا يعني، ولا يجب أن يؤدي، إلى تقليل الموارد المخصصة للتنمية. فبمرور الوقت سنهدف إلى زيادة الاستقلالية عن المساعدات، مع الوضع في الاعتبار دائما التبعات التي ستقع على الأشخاص والدول الأكثر فقرا. وفي هذه العملية، من الضروري بحث التبعات المشتركة ومدى ارتباطها بجميع السياسات العامة - وليس فقط السياسات التنموية - من أجل تمكين الدول من الاستفادة من الفرص المتاحة لها بالكامل عن طريق الاستثمار والتجارة الدوليين، وتوسيع أسواق رأس المال الداخلية بها.

١٠ - وفي ظل شراكتنا لزيادة وتعزيز نتائج التنمية، سنقوم بما يلزم من إجراءات لتيسير ودفع وتقوية تأثير مصادر التمويل المختلفة لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك الضرائب وحشد الموارد الداخلية والاستثمار الخاص وتفعيل مبدأ ”المساعدات لصالح التجارة“ وعمل الخير والتمويل العام غير المشروط وتمويل مبادرات الحد من تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، الدعوة لوضع آليات جديدة للتمويل وخيارات للاستثمار ومشاركة المعلومات والتكنولوجيا وعقد علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص.

المبادئ العامة لتحقيق الأهداف المشتركة

١١ - مع ترحيبنا بالتنوع الذي يعزز علاقة الشراكة بيننا والدور المحفز الذي يقوم به التعاون الإنمائي، فنحن نشترك في الاتفاق على مبادئ عامة، تتسق مع المبادئ الدولية المتفق عليها من الالتزامات وحقوق الإنسان والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والتعامل مع الإعاقة - والتي تشكل الأساس للتعاون بيننا لتحقيق تنمية فعالة.

(أ) ملكية الدول النامية لحق وضع أولويات المشروعات التنموية - فلا يمكن أن تنجح علاقات الشراكة بغرض التنمية إلا إذا تمت بقيادة الدول النامية، وبتطبيق المناهج الموضوعة تبعا لظروف واحتياجات الدولة بعينها؛

(ب) التركيز على النتائج - لا بد أن يكون لاستثماراتنا وجهودنا أثر ثابت ودائم على مسألة القضاء على الفقر والحد من عدم التكافؤ والتنمية المستدامة وتقوية الدول النامية نفسها؛

(ج) إنشاء علاقات شراكة شاملة بهدف التنمية - ويعتبر الانفتاح والثقة والاحترام المتبادل والتعلم جوهر علاقات الشراكة الفعالة في دعم أهداف التنمية، مع الاعتراف بالفروق فيما بين أدوار الأطراف الفاعلة وأهميتها لإتمام العمل؛

(د) الشفافية والمساءلة تجاه الدول وبعضها - تعتبر المساءلة المتبادلة فيما بين المستفيدين المعنيين من التعاون، وكذلك تجاه مواطني الدول والمنظمات والمؤسسات وأصحاب المصالح من الأشياء الضرورية لتحقيق النتائج المرجوة. وتشكل ممارسات الشفافية الأساس الذي تقوم عليه المساءلة.

١٢ - ستعمل هذه المبادئ المشتركة على إرشادنا عند تنفيذ الإجراءات:

(أ) تعميق وتوسيع وتفعيل الملكية الديمقراطية للسياسات والعمليات التنموية؛

(ب) تعزيز جهودنا الرامية لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة. يتضمن ذلك تطبيق إدارة أفضل للنتائج ومراقبة وتقييم نسب التقدم ونشر نتائجه؛ بالإضافة إلى زيادة دعمنا وتقوية قدراتنا المحلية وتعزيز تنوع الموارد والمبادرات الهادفة لدعم نتائج التنمية؛

(ج) توسيع نطاق دعم التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، والمساعدة في تصميم علاقات الشراكة الأفقية هذه بشكل يتيح زيادة القدرة على التعامل مع البيئات والاحتياجات المتنوعة للدول؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها الدول النامية لتيسير ودفع وتقوية تأثير الأشكال المتنوعة لتمويل التنمية والأنشطة التنموية، والحرص على أن تكون لأشكال التعاون المختلفة هذه تأثيرا دافعا على عجلة التنمية.

١٣ - نحن نقر بأهمية الإسراع في تطبيق هذه الإجراءات. يعد البدء في التنفيذ الآن - أو الإسراع في بذل الجهود الجارية - أمرا ضروريا إذا أردنا أن يكون للمنهج المحدّث الذي وضعناه لعلاقات الشراكة أكبر تأثير ممكن على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥، وكذلك على نتائج التنمية على المدى البعيد. وسيتحمل كل منا نصيبه من المسؤولية والمساءلة تجاه تطبيق الإجراءات المتفق عليها في الدول النامية وعلى المستوى الدولي. ومع تركيزنا على تنفيذ التزاماتنا على مستوى الدولة، سنعمل على تشكيل علاقة شراكة عالمية شاملة جديدة من أجل تعاون إنمائي فعال لدعم التطبيق على المستوى السياسي.

إدراك التغيير: الإجراءات التكميلية للوصول للأهداف المشتركة

تضمين أطراف فاعلة جديدة على أساس المبادئ العامة والالتزامات التفاضلية

١٤ - نشأت البنية التي يقوم عليها التعاون الإنمائي من نموذج التعاون ما بين دول الشمال والجنوب. ومع تميزها عن العلاقات التقليدية ما بين مقدمي المساعدات والمتلقين لها إلا أن هناك دولا نامية وعددا من الاقتصاديات الناشئة حديثا التي أصبحت من أهم أطراف التعاون الإنمائي ما بين دول الجنوب. ومع هذا فلا تزال دولا نامية ولا تزال تواجه الفقر في الداخل. كما أنها لا تزال كذلك مؤهلة للاستفادة من التعاون الإنمائي الذي يقدمه الآخرون، ومع هذا تتزايد مساعيهم لتحمّل المسؤولية ومشاركة الخبرات والتعاون مع الدول النامية الأخرى. فإعلان باريس لم يتناول هذه الصورة المعقدة لهذه الأطراف الفاعلة الجديدة، بينما أقر جدول أعمال أكرا بأهميتها وخصوصيتها. ومع استمرار التعاون ما بين دول الشمال والجنوب والذي يعد النموذج الرئيسي للتعاون الإنمائي، إلا أن التعاون ما بين دول الجنوب مستمر في التطور، مما يوفر تنوعا إضافيا للموارد المخصصة للتنمية. ونحن في بوسان نشكّل الآن جميعا جزءا تكامليا من جدول أعمال جديد وأكثر شمولية للتنمية، يمكن من خلاله أن تشارك هذه الأطراف الفاعلة وفق الأهداف المشتركة والمبادئ العامة والالتزامات التفاضلية المطروحة. وعلى الأساس ذاته، نحن نرحب بتضمين المجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة الأخرى.

تحسين جودة وفعالية التعاون الإنمائي

١٥ - تم إحراز تقدم في دفع أجندة فعالية التنمية، ومع هذا فلا تزال هناك تحديات قائمة. فقد أظهرت البراهين أنه على الرغم من التحديات التي تواجه تطبيقنا لما التزمنا به، إلا أن العديد من المبادئ التي يقوم على أساس إعلان باريس حول فعالية المعونة وجدول أعمال أكرا قد ساهمت في تحسين الجودة وتعزيز الشفافية وفعالية التعاون الإنمائي.

١٦ - سنحافظ على قيادتنا السياسية رفيعة المستوى لضمان تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر بوسان. وفي هذا السياق، فإن من صادق على الإجراءات المتبادلة المتفق عليها والمنصوص عليها في إعلان باريس وأجندة أعمال أكرا سيعززون جهودنا الرامية لتنفيذ التزاماتنا في هذا الشأن بالكامل. كما انضمت مجموعة متزايدة من الأطراف الفاعلة، تشمل دول متوسطة الدخل وشركاء في التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي ومنظمات المجتمع المدني، إلى الأطراف الفعالة الأخرى لصياغة جدول أعمال أوسع وأكثر شمولية من إعلان باريس وجدول أعمال أكرا، مع تقبل التزاماتهم الخاصة والمختلفة إلى جانب المبادئ العامة.

١٧ - بناء على الأدلة الناتجة عن الرقابة الدورية والتقييم المستقل لإعلان باريس، فسنسترشد بالتركيز على النتائج المستدامة التي تفي بالاحتياجات ذات الأولوية للدول النامية، وسنقوم بتنفيذ التغيرات المطلوبة بشكل عاجل من أجل تحسين فعالية اتفاقات الشراكة التي أبرمناها في سبيل تحقيق التنمية.

الملكية والنتائج والمساءلة

١٨ - سنعمل معا لتزيد تركيزنا على نتائج التنمية. ولتحقيق هذه الغاية:

(أ) سندعم الخطط الهادفة لتقوية المؤسسات والسياسات الرئيسية من خلال اتباع المناهج التي تهدف لإدارة المخاطر، بدلا من تجنبها، من خلال عدة طرق من بينها تطوير أطر عمل للإدارة المشتركة للمخاطر بالمشاركة مع من يقومون على التعاون الإنمائي.

(ب) سيتم تبني أطر العمل، التي تبادر الدول النامية بوضعها، والتي تتسم بالشفافية ويتم تنفيذها على مستوى الدولة، باعتبارها أداة عامة بين جميع الأطراف الفعالة المعنية من أجل تقييم الأداء بناء على عدد يمكن التحكم به من مؤشرات قياس النتائج والمستخرجات المستمدة من أولويات وأهداف التنمية الخاصة بالدولة النامية. كذلك سيقلل مقدمو التعاون الإنمائي استخدامهم لأطر عمل إضافية، كما سيمتنعون عن طلب تطبيق مؤشرات أداء ليست متسقة مع الاستراتيجيات القومية للدولة والمتعلقة بالتنمية.

(ج) سنعقد اتفاقات شراكة من أجل تنفيذ خطة عامة للعمل تهدف لتعزيز الاستفادة من الإحصائيات لمراقبة التقدم وتقييم التأثير وضمان الانتشار وإدارة القطاع العام مع التركيز على النتائج وإبراز المشكلات الاستراتيجية المتعلقة بالقرارات السياسية.

(د) مع قيامنا بتعميق جهودنا المبذولة لضمان تطبيق استعراضات التقييم المتبادلة في جميع الدول النامية، فنحن نحث على المشاركة النشطة لجميع الأطراف الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي في تنفيذ تلك العمليات.

(هـ) بحسب ما تم الاتفاق عليه في جدول أعمال أكرا، سنعمل على الإسراع في بذل جهودنا الرامية لعدم ارتباط المعونة بالأجندات السياسية. وسنقوم خلال عام ٢٠١٢، باستعراض الخطط لتحقيق هذا الأمر. بالإضافة إلى زيادة قيمة الأموال، حيث يمكن أن يتيح فض ارتباط المساعدات فرصا لزيادة المشتريات المحلية وتنمية الأعمال وفرصا للتوظيف وتوليد الدخل في الدول النامية. وسنعمل على تحسين جودة واتساق وشفافية التقارير حول حالة ارتباط المعونة.

١٩ - يظل استخدام وتعزيز أنظمة الدول النامية أمرا جوهريا بالنسبة لجهودنا الرامية لبناء مؤسسات فعالة. فسنقوم باستكمال البناء على ما تعهدنا به من التزامات وتم النص عليها في إعلان باريس وجدول أعمال أكرا، وهي:

(أ) استخدام أنظمة الدولة باعتبارها المنهج الافتراضي للتعاون الإنمائي في دعم الأنشطة التي يديرها القطاع العام، والعمل وفق الهياكل الحكومية الخاصة بكل من مُقدم التعاون الإنمائي والدولة النامية واحترامها.

(ب) التعاون لتقييم أنظمة الدولة باستخدام الأدوات التشخيصية المتفق عليها بين الطرفين. وبناء على نتائج هذه التقييمات، سيقرر القائمون على التعاون الإنمائي مدى ودرجة اعتمادهم على أنظمة الدولة. في حالة عدم إمكانية الاعتماد الكامل على أنظمة الدولة، يوضح القائم على التعاون الإنمائي الأسباب الداعية لعدم استخدامها، ويناقش مع حكومة الدولة الإجراءات المطلوبة للتمكن من الاستخدام الكامل لها، بما في ذلك تحديد أي مساعدات أو تغييرات ضرورية لتعزيز تلك الأنظمة. يجب تطبيق استخدام وتقوية أنظمة الدولة ضمن السياق العام لقدرة الدولة على التنمية لتحقيق نتائج مستدامة.

٢٠ - يجب علينا الإسراع في بذل جهودنا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال برامج التنمية التي تقوم على أولويات الدولة، والاعتراف بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق نتائج التنمية. ويعد تقليل الفجوة في عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين غاية وحق في حد ذاته بالإضافة لكونه من المتطلبات المسبقة لتحقيق تنمية شاملة ودائمة.

ومع مضاعفتنا لجهودنا الرامية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها، سنعمل كذلك على تحقيق ما يلي:

(أ) الإسراع في بذل الجهود وتعميقها من أجل تجميع البيانات ونشرها وتنسيقها والاستفادة منها لإبلاغ واضعي السياسات بها والاسترشاد بها في اختيار الاستثمارات، والتأكد في المقابل من استهداف النفقات العامة بالشكل الملائم لإفادة كل من الرجال والنساء على حد سواء.

(ب) دمج الأهداف الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن آليات المساءلة، بناء على الالتزامات الدولية والإقليمية.

(ج) تناول موضوعات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أوجه جهود التنمية التي نبذلها، بما فيها بناء السلام وبناء الدول.

٢١ - يلعب نواب البرلمان والحكومات المحلية أدوارا محورية في التواصل ما بين المواطنين والحكومة، وفي ضمان الملكية الشاملة للديمقراطية لجداول أعمال الدولة المتعلقة بالتنمية. ولتسهيل مساهماتها، سنقوم بما يلي:

(أ) الإسراع في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها وتعميق أهميتها من أجل تعزيز دور البرلمانات في الإشراف على عمليات التنمية، بما في ذلك دعم تنمية القدرات والتي تساندها موارد كافية وخطط واضحة للأعمال.

(ب) زيادة دعم الحكومات المحلية لتمكينها من الاطلاع على أدوارها بشكل كامل بما يتجاوز مجرد تقديمها للخدمات، وتعزيز المشاركة والمساءلة على مستوى التقسيمات الإدارية المحلية.

٢٢ - تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مهما في تمكين الأشخاص من المطالبة بحقوقهم، والترويج للمناهج الداعمة للحقوق، وتشكيل السياسات التنموية وعلاقات الشراكة المتعلقة بالعملية التنموية والإشراف على تنفيذها. كما أنها تقدم خدمات تعتبر متممة لتلك الخدمات التي تقدمها الدولة. وإقرارا منا بدورها، سنقوم بما يلي:

(أ) تنفيذ التزاماتنا التي تعهدنا بها بالكامل لتمكين منظمات المجتمع المدني من ممارسة أدوارها باعتبارها أطراف فاعلة مستقلة في مجال التنمية، مع التركيز بشكل خاص على تمكين بيئة عمل متسقة مع الحقوق الدولية المتفق عليها، وهو ما يعظّم من مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية.

(ب) تشجيع منظمات المجتمع المدني على تنفيذ الممارسات التي تسهم في تعزيز مبادئ المساءلة لديها ومساهمتها في فعالية التنمية، مسترشدة بمبادئ اسطنبول وإطار العمل الدولي لفعالية التنمية في منظمات المجتمع المدني.

التعاون المسؤول المتسم بالشفافية

٢٣ - سنعمل على تحسين فرص إتاحة المعلومات المتعلقة بالتعاون الإنمائي والموارد الإنمائية الأخرى وتسهيل وصول العامة لها بناء على الالتزامات التي تعهدنا بها بشأن هذا المجال. وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم بما يلي:

(أ) جعل كافة المعلومات المتعلقة بالأنشطة التنموية الممولة من مصادر عامة ومصادر تمويلها والشروط والبنود المتعلقة بها ومساهماتها في نتائج التنمية متاحة للعامة بما يتفق مع التشريعات المعنية بالحفاظ على المعلومات التجارية الحساسة.

(ب) تركيز الدولة على وضع أنظمة عامة للإدارة المالية وإدارة للمعلومات تتحلى بالشفافية، كذلك العمل على تعزيز إمكانات جميع أصحاب المصالح ذوو الصلة بالعمل التنموي لتحسين الاستفادة من هذه المعلومات في صنع القرارات والترويج لمبادئ المساءلة.

(ج) تطبيق معيار عام ومنفتح فيما يختص بالنشر الإلكتروني للمعلومات الشاملة المتعلقة بالموارد التي تم توفيرها في الوقت المناسب من خلال التعاون الإنمائي، مع الوضع في الاعتبار التقارير الإحصائية التي تعدها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والجهود التكميلية التي تتم في إطار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة وجهات أخرى. على أن يفي هذا المعيار باحتياجات الدول النامية والأطراف العاملة غير الممثلة للدول من المعلومات، بما يتفق مع المتطلبات المحلية. سيتم الاتفاق فيما بيننا على هذا المعيار ونشر الجداول الزمنية المتعلقة بتنفيذه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مع وضع هدف تنفيذه بالكامل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٤ - العمل كذلك على جعل طبيعة التعاون الإنمائي أكثر قابلية للتنبؤ بها. ولتحقيق هذه الغاية:

(أ) سعي الدول التي تعهدت بالتزامات في جدول أعمال أكرا بتحسين القدرة على التنبؤ بمتوسط الأجل والعمل على تنفيذ التزاماتها بالكامل في هذا المجال، مع إدخال ما يلزم من تعديلات عند الحاجة. بحلول عام ٢٠١٣، ستعمل الدول على توفير نفقات ذات دلالة منتظمة وفي مواعيد محددة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات و/أو تنفيذ الخطط المتفق عليها في أكرا بالنسبة لجميع الدول النامية التي تتعاون معها. وستهدف الأطراف الفاعلة

الأخرى لتزويد الدول النامية بالمعلومات ذات الصلة بالتدخلات التي تقوم بها تلك الأطراف وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالتعاون المستقبلي على المدى المتوسط.

٢٥ - نحن نرحب بتنوع الأطراف الفاعلة العاملة في مجال التعاون الإنمائي. على أن تعمل الدول النامية على بذل الجهود في مجالي الاستشارات والتنسيق لإدارة هذا التنوع على مستوى الدولة، بينما يتولى مقدمو المساعدات التنموية مسؤولية الحد من الانقسامات والحد من تعددية قنوات المعونة. ونحن نضمن ألا تؤدي جهودنا المبذولة في سبيل الحد من الانقسامات إلى تقليل حجم أو جودة الموارد المتاحة لدعم التنمية. ولتحقيق هذه الغاية:

(أ) سنقوم بحلول عام ٢٠١٣ بالاستفادة أكثر من ترتيبات التنسيق التي تقوم بها الدول، بما فيها تقسيم العمل، وكذلك المناهج المستندة إلى الأنظمة، والاشتراك في وضع البرامج وتفويض إجراءات التعاون.

(ب) سنعمل على تحسين الارتباط ما بين سياساتنا الخاصة بالمؤسسات متعددة الأطراف والصناديق والبرامج الدولية. وسنسعى للاستخدام الفعال للقنوات متعددة الأطراف الموجودة حاليا، مع التركيز على تلك التي تتسم بحسن الأداء. كما سنعمل على الحد من تزايد هذه القنوات وسنتفق، بحلول نهاية ٢٠١٢، على المبادئ والتوجيهات التي سنسترشد بها في بذل هذه الجهود المشتركة. ومع مواصلة تنفيذ التزاماتها المتعلقة بفعالية المعونة، ستعمل المنظمات متعددة الأطراف والصناديق والبرامج الدولية على تعزيز مشاركتها في عمليات تنسيق وآليات المساءلة المتبادلة على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي والدولي.

(ج) سنسعى للإسراع ببذل الجهود الهادفة لمعالجة مشكلات الدول التي تحصل على قدر غير كاف من المساعدات، والاتفاق بنهاية عام ٢٠١٢ على المبادئ التوجيهية التي سنسترشد بها في تنفيذ الإجراءات والتعامل مع هذه الصعوبات. وستستوعب هذه الجهود جميع تدفقات التعاون الإنمائي.

(د) ستعمل الجهات المقدمة للتعاون الإنمائي على تعميق وإسراع تأثير الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة عدم كفاية تفويض السلطات إلى العاملين في الحقل الميداني. كما ستراجع جميع أوجه العمليات التي تقوم بها، بما فيها تفويض السلطات المالية واختيار فريق العاملين وتوزيع الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ البرامج التنموية، كما سيقومون بتطبيق التدابير الهادفة لمعالجة الصعوبات التي لا تزال قائمة.

تعزيز التنمية المستدامة في حالات النزاع وفي الدول الهشة

٢٦ - تمثل الدول الهشة الجزء الأكبر من الدول التي تسير خارج مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتمد تحقيق تلك الأهداف على قدرتنا المجتمعة على فهم التحديات المتفردة التي تواجه كل من هذه الدول، والتغلب على هذه الصعوبات ووضع الأسس لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نرحب بالاتفاقية الجديدة التي تم وضعها بواسطة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، بما في ذلك مجموعة السبع + مجموعة الدول الهشة والدول المتأثرة بالنزاعات. وستواصل الجهات التي صادقت على الاتفاقية الجديدة تنفيذ الإجراءات الهادفة لتنفيذها، وفي سياق هذا سنستخدم ما يلي:

(أ) أهداف بناء السلام وبناء الدول، والتي تضع أولويات للسياسات التشريعية وأمن الشعب والعدالة والأسس الاقتصادية والعوائد والخدمات العادلة، باعتبارها الأساس المهم لتمكين إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لإرشادنا عند العمل في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

(ب) التركيز - أسلوب جديد يتم برعاية الدولة وملك للدولة، وهو نوع من أنواع الارتباط مع الدول الهشة.

(ج) الثقة - مجموعة من الالتزامات لتعزيز الشفافية وإدارة المخاطر لاستخدام أنظمة الدولة؛ وتعزيز قدرات الدولة؛ وتحسين القدرة على توفير المدونة في الوقت المناسب والتنبؤ بها، من أجل تحقيق نتائج أفضل.

عقد علاقات شراكة لتعزيز المرونة وتقليل القابلية للتأثر عند مواجهة المخاطر

٢٧ - يجب علينا الحرص على أن تعمل استراتيجيات وبرامج التنمية على جعل المرونة تجاه الأزمات أمرا ذو أولوية بين الأشخاص والمجتمعات المعرضة لمخاطر الأزمات، خاصة في الأماكن شديدة التأثر مثل الدول النامية المكونة من جزر صغيرة. يعمل الاستثمار في المرونة والحد من المخاطر على زيادة قيمة واستدامة جهود التنمية التي نبذلها. ولتحقيق هذه الغاية:

(أ) ستأخذ الدول النامية زمام المبادرة لدمج المرونة في مواجهة الأزمات والتدابير المتخذة لإدارة الكوارث في سياق سياساتها واستراتيجياتها.

(ب) الاستجابة للحاجات التي تفصح عنها الدول النامية، والعمل معا على الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للصدمات وأنظمة الحماية الاجتماعية للمجتمعات المعرضة للمخاطر. بالإضافة لهذا سنعمل على زيادة الموارد والتخطيط والمهارات الخاصة بإدارة الكوارث على المستويين المحلي والإقليمي.

من فعالية المعونة إلى التعاون من أجل فعالية التنمية

٢٨ - تعتبر المساعدات مجرد جزء من الحلول الهادفة لتحقيق التنمية. وقدحان الوقت الآن لتوسيع نقطة تركيزنا واهتمامنا والانتقال من فعالية المعونة للعمل على حل المشكلات المتعلقة بفعالية التنمية. هذا يستدعي وضع إطار عمل يتم من خلاله:

(أ) أن تكون التنمية ناتجة عن تحقيق نمو قوي ودائم وشامل.

(ب) أن تلعب العوائد التي تحققها الحكومة دورا أكبر في تمويل احتياجات التنمية الخاصة بها. وبالمقابل، تتحمل الحكومات قدرا أكبر من المساءلة أمام مواطنيها تجاه نتائج التنمية التي حققتها الحكومة.

(ج) قيام المؤسسات التابعة للدولة وغير التابعة للدولة بتصميم وتنفيذ عمليات الإصلاح الواجبة وتحمل كل منها لمسؤولياتها وخضوعها لمبدأ المساءلة.

(د) تحقيق تكامل أكبر بين الدول النامية، على المستويين الإقليمي والدولي، لخلق كيانات اقتصادية قادرة على منافسة الاقتصاد العالمي.

ولتحقيق هذا الأمر، سنعيد التفكير في ماهية المعونة الواجب الإنفاق عليها وفي كيفية ذلك، من خلال وسائل متوائمة مع الحقوق والقوانين والمعايير الدولية المتفق عليها، بحيث تعمل المعونة على تحفيز التنمية.

٢٩ - من الضروري إنشاء المؤسسات ووضع السياسات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة. فيجب العمل على تعزيز المؤسسات التي تقوم بوظائف الدولة الأساسية، عند الضرورة، إلى جانب السياسات والممارسات التي ينفذها القائمون على التعاون الإنمائي، من أجل تسهيل زيادة الموارد التي تقدمها الدول النامية. ستقود الدول النامية للجهود الرامية لتعزيز هذه المؤسسات، والتكيف مع البيئة المحلية والمراحل المختلفة للتنمية. ولتحقيق هذه الغاية، سنقوم بما يلي:

(أ) دعم تنفيذ التغييرات المؤسسية والمتعلقة بالسياسات التي تقوم بها الدول النامية، للتمكن من حشد الموارد وتقديم الخدمات بطريقة فعالة، بما في ذلك المؤسسات التابعة وغير التابعة للدولة، والمنظمات الإقليمية والبرلمانات والمجتمع المدني.

(ب) تقييم مؤسسات وأنظمة الدول النامية واحتياجاتها لتحقيق التنمية.

(ج) تشجيع الدول النامية للعمل على تطوير مؤشرات لقياس الأداء المؤسسي للمساعدة في صياغة وتنفيذ السياسات والمساءلة عنها.

(د) تعميق التعلم حول مقومات النجاح اللازمة للإصلاح المؤسسي، وتبادل المعارف والخبرات على المستويين الإقليمي والدولي.

التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق التنمية المستدامة

٣٠ - تمتد المدخلات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة لأكثر من مجرد التعاون المالي، لتشمل المعرفة والخبرة التنموية لجميع الأطراف الفاعلة والدول. ويتسم التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي بالقدرة على تحويل السياسات والمناهج التي تتبعها الدول النامية إلى تقديم فعلي للخدمات من خلال تفعيل الحلول المحلية المناسبة للبيئة الداخلية للدولة.

٣١ - نحن ندرك أن العديد من الدول المشاركة في التعاون ما بين دول الجنوب تقوم بتوفير موارد وخبرات متنوعة وتتلقاها في الوقت ذاته، وأن هذا من شأنه أن يعمل على إثراء التعاون دون التأثير على أهلية الدولة لتلقي مساعدات من دول أخرى. وسنعمل على تعزيز مشاركة المعارف والتعلم المتبادل من خلال:

(أ) زيادة استخدام المناهج الثلاثية، متى أمكن، لتعزيز التعاون الثلاثي.

(ب) العمل على الاستفادة الكاملة من التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، اعترافا بنجاح هذه المناهج حتى الآن وبالدعم والتعزيز اللذان توفرهما تلك المناهج.

(ج) تشجيع إنشاء شبكات لتبادل المعارف والتعلم من الأقران والتنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة في التعاون ما بين دول الجنوب باعتبارها من وسائل تسهيل وصول الدول النامية إلى مجمعات المعارف المهمة.

(د) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية والوطنية للمشاركة بفعالية في التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي.

القطاع الخاص والتنمية

٣٢ - نحن ندرك الدور المحوري للقطاع الخاص في تعزيز الابتكار وخلق الثروات وتوليد الدخل والوظائف وحشد الموارد الداخلية، والمساهمة بالمقابل في القضاء على الفقر. ولتحقيق هذه الغاية، سنقوم بما يلي:

(أ) الاشتراك مع مندوبي اتحادات الأعمال والنقابات التجارية والجهات الأخرى لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية والإدارية لصالح تنمية وتطوير الاستثمارات الخاصة؛ كذلك العمل على وضع سياسة تنظيمية ملائمة لنمو القطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات الأجنبية الخاصة وعلاقات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وتعزيز سلاسل القيم

بشكل عادل مع مراعاة الأبعاد المحلية والإقليمية بشكل خاص، ورفع الجهود المبذولة لدعم الأهداف التنموية.

(ب) تمكين مشاركة القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التنموية لتحقيق نمو مستدام والقضاء على الفقر.

(ج) زيادة تطوير الآليات المالية الجديدة لحشد الموارد المالية التابعة للقطاع الخاص من أجل الأهداف التنموية المشتركة.

(د) تعزيز مبدأ المعونة لصالح التجارة باعتبارها المحرك الدافع لتحقيق تنمية مستدامة، والتركيز على النتائج والتأثير، لتعزيز القدرات الإنتاجية والمساعدة في التعامل مع الإخفاقات في السوق وتعزيز القدرة للوصول إلى أسواق رأس المال وتطبيق المناهج الهادفة للتخفيف من آثار المخاطر التي تواجهها الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص.

(هـ) دعوة ممثلين للقطاعين العام والخاص والمنظمات ذات الصلة التي تلعب دورا فعالا في استكشاف طرق دفع التنمية ونتائج الأعمال بحيث يمكن تطبيقها والاستفادة منها.

محاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة

٣٣ - يعتبر الفساد سببا رئيسيا يؤدي لتقويض دعائم التنمية على مستوى العالم، فهو يؤدي لتشتيت الموارد التي يمكن أن يتم تسخيرها لتمويل التنمية، ويؤثر سلبا على جودة أداء المؤسسات الحكومية ويهدد الأمن الإنساني. كما أنه غالبا ما يعد الوقود لارتكاب الجرائم ويسهم في وقوع النزاعات وضعف الدولة. لذا سنعمل على تكثيف جهودنا المشتركة لمحاربة الفساد والتدفقات غير المشروعة، بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقات الأخرى التي نعد طرفا فيها، مثل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومكافحة الرشوة. ولتحقيق هذه الغاية، سنقوم بما يلي:

(أ) تنفيذ كامل التزاماتنا المتعلقة بالقضاء على الفساد وفرض تطبيق القوانين وتشجيع نشر ثقافة عدم التسامح مع أي من يمارس الفساد. يتضمن هذا بذل الجهود لتحسين الشفافية المالية وتعزيز آليات التطبيق المستقلة وتوسيع نطاق حماية من يساهمون في كشف الفساد.

(ب) الإسراع في بذل الجهود الفردية لمحاربة التدفقات المالية غير الشرعية من خلال تعزيز التدابير الخاصة بمكافحة غسيل الأموال والتهرب الضريبي، والحث على تطبيق السياسات المحلية والدولية وأطر العمل القانونية والترتيبات المؤسسية المتعلقة بتتبع الأصول

غير القانونية وتجميدها واستعادتها. يشمل هذا العمل على سن القوانين والممارسات وتطبيقها بما يسهل التعاون الدولي الفعال.

تمويل مبادرات الحد من تغير المناخ

٣٤ - من المتوقع زيادة التمويلات الموجهة للحد من تغير المناخ بشكل كبير على المدى المتوسط. واعترافا بأن هذا التدفق في الموارد سيأتي بفرص وتحديات جديدة، فإننا سنسعى لتعزيز الترابط والشفافية والقابلية للتنبؤ بين المناهج التي نتبعها لتحقيق تمويل فعال لمواجهة تغير المناخ وتطبيق تعاون تنموي أوسع نطاقا، بالإضافة إلى العمل على:

(أ) مواصلة دعم السياسات المحلية المتعلقة بتغير المناخ والتخطيط باعتبارهما جزء لا ينفصل عن الخطط التنموية المحلية الشاملة للدول النامية، والحرص على تمويل هذه الإجراءات، متى لزم الأمر، وتطبيقها ومراقبتها من خلال أنظمة الدول النامية بشفافية.

(ب) الاستمرار في مشاركة الدروس المستفادة فيما يتعلق بفاعلية التنمية بين الجهات المشاركة في الأنشطة الهادفة للحد من تغير المناخ والحرص على تحديث التعاون الإنمائي بكل ما هو جديد ومبتكر في مجال تمويل الحد من تغير المناخ.

الطريق الذي سنمضي فيه: عقد علاقات شراكة بهدف إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٣٥ - سنكون جميعا مسؤولون أمام بعضنا البعض فيما يتعلق بإحداث تقدم في تنفيذ الالتزامات والإجراءات المتفق عليها في بوسان، بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في إعلان باريس حول فعالية المعونة وجدول أعمال أكرا. ولتحقيق هذه الغاية، سنقوم بما يلي:

(أ) الاتفاق على أطر عمل، على مستوى الدول النامية، بناء على احتياجات وأولويات كل بلد من أجل مراقبة التقدم وتعزيز المساءلة المتبادلة فيما بين الدول بشأن الجهود المبذولة لتحسين فعالية التعاون، وبالتالي، تحسين نتائج التنمية. على أن تتولى الدول النامية توضيح أطر العمل هذه، والتي ستستجيب، بالإضافة إلى أي مؤشرات وأهداف يتم الاتفاق عليها، للاحتياجات الخاصة بكل دولة وسيتم ترسيخها في سياساتها المتعلقة بالمعونة والتنمية. وأن يتم نشر نتائج هذه الممارسات للاطلاع العام.

(ب) الاتفاق، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، على مجموعة مختارة من المؤشرات والأهداف ذات الصلة والتي يتم من خلالها مراقبة التقدم بصفة دورية، ودعم المساءلة الدولية والإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتنا. وسنقوم بالتكملة على المبادرات التي قامت بها الدول

النامية والتعلم من الجهود الدولية التي تم بذلها بالفعل لمراقبة فعالية المعونة. كما سنقوم بمراجعة هذه الترتيبات في سياق إطار عمل ما بعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسننشر نتائج تلك الممارسات بشكل دوري.

(ج) دعم المبادرات التي تتم على المستويين المحلي والإقليمي في الدول النامية والتي تعمل على تعزيز القدرة على مراقبة التقدم وتقييم تأثير الجهود من أجل تحسين فعالية التنمية.

٣٦ - نحن نتفهم أن تعزيز التعاون بيننا والالتزام بتنفيذ كل من الأهداف العامة والالتزامات التفاضلية يستدعي الحصول على دعم سياسي مستمر رفيع المستوى. بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للحوار والتعلم والمساءلة المتبادلة على المستوى العالمي. ويمكن للمنظمات الإقليمية، ويجب عليها، أن تلعب دورا مهما في دعم التنفيذ على مستوى الدولة، وفي الربط ما بين أولويات الدولة والجهود الدولية المبذولة لتحقيق التنمية. كما ندعو منتدى التعاون الإنمائي التابع للأمم المتحدة للعب دور استشاري فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بوسان. ولتحقيق هذه الغاية، سنقوم بما يلي:

(أ) تأسيس شراكة عالمية شاملة ممثلة لجميع الأطراف لتحقيق فعالية التعاون الإنمائي من أجل دعم مبادئ المساءلة وضمان تطبيقها عند تنفيذ الالتزامات على المستوى السياسي. وستوفر هذه الشراكة أساس عمل منقح يحتضن التنوع ويوفر منبرا لتبادل المعارف والاستعراض المنتظم لمستويات التقدم.

(ب) الاتفاق بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، على ترتيبات العمل الخاصة بهذه الشراكة العالمية، بما في ذلك أسس العضوية فيها وفرص عقد لقاءات منتظمة على المستوى الوزاري تكون تكميلية، وتتم على هامش الملتقيات الأخرى.

(ج) كما ندعو الفريق العامل المعني بفعالية المساعدات (WP-EFF) لجمع ممثلي جميع الدول وأصحاب المصالح والتصديق على هذه الوثيقة، من أجل الوصول لاتفاق حول ترتيبات العمل لعقد شراكة عالمية، وتحديد المؤشرات والقنوات التي من خلالها يمكن دعم الرقابة والمساءلة الدولية، وذلك في سياق الإعداد لترك العمل بنظام الفريق العامل المعني بفعالية المساعدات (WP-EFF) والهياكل المرتبطة به في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(د) دعوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم التطبيق الفعال للشراكة العالمية، واستكمال العمل بناء على التعاون القائم حتى تاريخه والتفويض الممنوح لكل منهما والمجالات التي يتمتع كل منها فيها بميزة تنافسية.